**الأمم المتحدة**

**الكلمة التي ألقاها الأمين العام في المؤتمر الاستعراضي**
**لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**

نيويورك، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

دخل عالمنا في عام ١٩٤٥، السنة التي أُسّست فيها الأمم المتحدة، العصر النووي بالتفجيرات المريعة التي وقعت في هيروشيما وناغازاكي. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أطلت علينا الحرب الباردة، وخيّم علينا التهديد بإبادة البشرية. وربما انتهى ذلك العهد الخطير، لكن التهديدات النووية لا تزال باقية. وفي واقع الأمر، وبعد السنوات الخمس التي انقضت منذ أن التقيتم آخر مرة، صحا العالم ثانية على الأخطار النووية، الجديدة منها والقديمة.

وإني إذ أعتقد اعتقادا جازما بأنه باستطاعة جيلنا أن يبني عالما لا يتوقف عن التنمية والأمن وحقوق الإنسان - عالم ذو "جو من الحرية أفسح". لكني أدرك كذلك أن هذا العالم قد يوضع في مأزق قد يفوق قدرتنا نتيجة وقوع كارثة نووية في إحدى مدننا العظيمة.

وفي ظل الفوضى والاضطراب عقب الكارثة مباشرة، قد يبرز العديد من الأسئلة. هل كان هذا عملا إرهابيا؟ هل كان عملا عدوانيا قامت به إحدى الدول؟ هل كان مجرد حادث؟ قد لا تكون كلّ تلك الأمور محتملة بنفس القدر، لكنها كلها ربما تقع.

تخّيلوا لدقيقة واحدة فقط، ما هي العواقب التي ستتمخض عن ذلك. سيهلك عشرات، إن لم يكن مئات الآلاف من البشر في لحظة واحدة، وسيموت المزيد بسبب تعرضهم للإشعاعات.

وسيكون التأثير العالمي جسيما أيضاً. إذ سينصب اهتمام زعماء العالم على هذا التهديد الوجودي. ويمكن أن تفقد آليات الأمن الجماعي التي أعدت بعناية مصداقيتها. وقد تتعرض الحريات وحقوق الإنسان التي تم اكتسابا بشق الأنفس إلى الخطر.

وقد يتوقف تقاسم التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية. ومن المرجح أن تتضاءل الموارد المتاحة من أجل التنمية. وقد تتعرض الأسواق المالية العالمية والتجارة والنقل إلى ضرر شديد، وتنجم عن ذلك عواقب اقتصادية وخيمة. وقد يزداد حرمان ومعاناة الملايين من الناس في البلدان الفقيرة.

وعندما يحلّ الغضب واليأس محل الصدمة، يجب على زعماء جميع الشعوب الممثّلة هنا في هذا المؤتمر - وكذلك الشعوب غير الممثّلة هنا - أن يسألوا: كيف وصلنا إلى هنا؟ هل إن ضميري مرتاح؟ هل كان بوسعي أن أفعل المزيد للتقليل من الخطر بتعزيز النظام المصمّم للقيام بذلك؟

وفي عالمنا المترابط، فإن التهديد الموجه إلى بلد هو تديد موجه إلى كلّ البلدان، ونتحمل جميعنا المسؤولية عن أمن كل واحد منا. وإذا كان ذلك ينطبق على جميع التهديدات، فإنه ينطبق على نحو خاص على التهديد النووي.

وجميعنا عرضة لأضعف حلقة وصل في سلسلة الأمن والسلامة النوويين، وفي جهودنا لتعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار. ونحن جميعا نحمل على عاتقنا مسؤولية كبيرة لبناء نظام عادل وفعّال وكفؤ يقلل من التهديدات النووية.

فقبل خمس وثلاثين سنة، ألهمت الحكمة أجدادنا للتوصل إلى اتفاق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لمنع الانتشار ونزع السلاح، والتأكيد في الوقت ذاته على الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومنذ ذلك الحين، أصبح ذلك حجر زاوية الأمن العالمي، ودحض التنبؤات المريعة لنقّادها.

ولم تنتشر الأسلحة النووية إلى العشرات من الدول. بل في الواقع، تخلى المزيد من الدول عن طموحاتها في حيازة الأسلحة النووية. فقد انضمت دول إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإني أرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا لإقامة منطقة جديدة في آسيا الوسطى. وقد أرسي معيار عدم الانتشار العالمي على نحو راسخ - وأعيد تأكيد ذلك في مؤتمري الاستعراض الأخيرين اللذين عقدتموهما.

وثمة عين ساهرة تراقب عملية إمداد المواد الضرورية لتصنيعها. واستطاعت دول عديدة أن تتمتع بمنافع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقد رأينا خطوات تتخذ أيضا لتفكيك الأسلحة وتخفيض المخزونات، مثل معاهدة موسكو الأخيرة.

واتخذت أيضا إجراءات هامة متعددة الأطراف للحد من خطر الإرهاب النووي. ففي القرار ١٥٤٠، أكّد مجلس الأمن مجددا مسؤولية كافة الدول عن تأمين المواد الحساسة ومراقبة تصديرها. وإني على ثقة من أنكم تستمدون الشجاعة، مثلي، من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الشهر الماضي لإقرار الاتفاقية الدولية بشأن الإرهاب النووي.

لكننا لا نستطيع أن نكون متساهلين. والحقيقة الجلية هي أن النظام لا يواكب مسيرة التكنولوجيا والعولمة، وقد وضعته تطورات عديدة الأشكال حدثت في السنوات الأخيرة تحت ضغط شديد.

وإن الأنظمة الدولية لا تفشل بسبب حدوث خرق واحد، مهما بلغت خطورته أو مهما كان غير مقبول. بل إنها تفشل عندما تتراكم عدة خروقات الواحدة فوق الأخرى، إلى أن يتعذر رأب الفجوة بين الوعد والأداء. وبينما تجتمعون لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، فإن مهمتكم العاجلة تتمثل في تضييق هذه الفجوة.

أصحاب السعادة

لا أشك في أننا سنستمع إلى العديد من الحقائق خلال هذا المؤتمر.

إذ سيؤكد البعض على الحاجة إلى منع الانتشار إلى المناطق الأكثر اضطرابا. وسيجادل آخرون بأننا يجب أن نمتثل لمعاهدة عدم الانتشار، وإنفاذها، وتعميمها.

وسيقول البعض إن انتشار تكنولوجيا دورة الوقود النووي يشكل تديدا غير مقبول في الانتشار. وسيعارض آخرون بقولهم إنه يجب عدم المس بحق الإفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

وسيصور البعض أن الانتشار تديد خطير. وسيجادل آخرون بأن الترسانات النووية القائمة تشكل خطرا ميتا.

لكني أضع كلا منكم أمام تحدي الإقرار بجميع هذه الحقائق. أضعكم أمام تحدي القبول بأن نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدامات السلمية أمور حيوية كلها. وأضعكم أمام تحدي أن توافقوا على أنا جميعها في غاية الأهمية بحيث لا نبقيها رهينة سياسات الماضي. وإني أضعكم أمام تحدي الإقرار بأنا جميعها تفرض مسؤوليات على كافة الدول.

وإذا قيض لكم الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات، فإن العمل مطلوب على العديد من الجبهات.

فأولا، يجب أن تعززوا الثقة بنزاهة المعاهدة، وخاصة في وجه أول انسحاب تعلنه إحدى الدول. فما لم تتم معالجة الانتهاكات مباشرة، ستصبح أبسط الضمانات الجماعية التي ترتكز عليها المعاهدة موضع شك خطير.

ثانيا، يجب أن تتأكدوا من جعل إجراءات الامتثال أكثر فعالية، وذلك للحفاظ على الثقة بأن تكون الدول على مستوى التزاماتا. فعلى سبيل المثال، تأخر تعميم البروتوكول الإضافي النموذجي لفترة طويلة. ويجب أن يصبح المعيار الجديد للتحقق من الامتثال .

ثالثا، يجب أن تعملوا على الحد من تديد الانتشار لا إلى الدول فقط، بل إلى الجهات من غير الدول. وبعد أن أصبحت أخطار هذا الانتشار جلية، كذلك أصبح الالتزام العالمي لكافة الدول لوضع ضوابط وطنية وإجراءات إنفاذ فعالة.

رابعا، يجب التصدي للطابع ذي الوجهين للطاقة النووية. فلا يمكن لهذا النظام أن يستمر إذا ما قامت أعداد أكبر من الدول بتطوير أكثر مراحل دورة الوقود حساسية وتجهزت بتكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية في مدة وجيزة - وبالطبع، فإن كل دولة تقوم بذلك ستجعل الدول الأخرى تشعر بأنا يجب أن تفعل الشيء ذاته. مما سيزيد جميع الأخطار - الحوادث النووية، والاتجار، والاستخدام لأغراض إرهابية، وقيام الدول نفسها باستخدامها.

وللحيلولة دون ذلك، يجب أن تجدوا أساليب دائمة للتوفيق بين الحق في الاستخدامات السلمية وبين ضرورة عدم الانتشار. والدول التي ترغب في ممارسة حقّها الثابت في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يجب ألا تصرّ على أنا تستطيع أن تفعل ذلك بتطوير قدرات يمكن أن تستخدم لصناعة أسلحة نووية. إلا أنه يجب عدم ترك هذه الدول تشعر بأن السبيل الوحيد للتمتع بمنافع الطاقة النووية هو القدرة المحلية على إنتاج دورة الوقود.

وتتمثل الخطوة الأولى في التعجيل في التوصل إلى اتفاق لخلق حوافز للدول لكي تتخلى طوعا عن تطوير مرافق دورة الوقود. وإني أثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، على ما قاما به من عمل للتوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة الحيوية، وأحثّ كافة الدول على القيام بذلك.

أصحاب السعادة

إن من شأن هذه الخطوات أن تقلل إلى حد كبير من خطر استخدام الأسلحة النووية. إلا أن السبيل الوحيد، في نهاية الأمر، لكفالة عدم استخدامها على الإطلاق هو أن يكون عالمنا خاليا من هذه الأسلحة.

وإذا كنا حقاً ملتزمين بعالم خال من الأسلحة النووية، يجب علينا أن نتجاوز الخطب الرنانة والمواقف السياسية المتبجحة، وأن نبدأ بالتفكير بجدية في كيفية تحقيق هذه الغاية.

وبعض الخطوات الأولية واضحة. إذ إن المفاوضات الفورية لإبرام معاهدة للحد من المواد الانشطارية لكافة الدول يعد أمرا حيويا ولا غنى عنه. ويجب على كافة الدول أن تؤكّد التزامها بوقف التجارب، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في وقت مبكر. وقد صادق الفريق الرفيع المستوى أيضا عن حكمة على التوصية بضرورة أن تقوم جميع الدول الحائزة على السلاح النووي بإلغاء حالة استنفار أسلحتها الحالية، وتقدم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

لكنكم يجب أن تذهبوا شأواً أبعد من ذلك. فلا يزال العديد من الدول يعيش تحت مظلة نووية، سواء كانت تحوزها هي أو يحوزها حليف لها. ويجب إيجاد سبل للتقليل من اعتمادها على الردع النووي، والتغلب عليه في نهاية الأمر.

ومن الخطوات الهامة أن تلتزم الدول التي كانت تتنافس في أثناء الحرب الباردة السابقة - بشكل لا رجعة فيه - بتخفيض ترساناتا بشكل أكبر، حتى يصبح عدد الرؤوس الحربية بالمئات، لا بالآلاف. ولا يمكننا أن نأمل في أن نحقق هذه التخفيضات الرئيسية إلا إذا أصبحت لكل دولة صورة واضحة وموثوقة عن المخزونات من المادة الإنشطارية لكل دولة، وإذا وثقت كل دولة بأن المادة في الدول الأخرى آمنة.

لذلك يقع الالتزام على كافة الدول - الحائزة وغير الحائزة على الأسلحة النووية على حدّ سواء - أن تزيد من الشفافية والأمن. وفي الواقع، ما لم تعترف كافة الدول بأنّ نزع السلاح، مثل عدم الانتشار، يتطلّب عملا من الجميع، فإن هدف نزع السلاح العام والتام سيبقى حلما بعيد المنال.

ويجب علينا في الوقت نفسه، أن نصغي للحقيقة بأن موقف الدول من معاهدة عدم الانتشار يرتبط بشكل حتمي بالقضايا الأوسع المتعلقة بالأمن الوطني والإقليمي والعالمي. وكلما عملنا على حلّ النزاعات الإقليمية، قلّ حافز الدول على امتلاك الأسلحة النووية. وكلما ازدادت ثقة الدول بنظامنا الأمني الجماعي، زاد استعدادها للاعتماد على نظام عدم انتشار معزز، بدلا من الاعتماد على الردع. وبالتالي زاد اقترابنا من الهدف الحيوي المتمثل بانضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة.

وفي تقريري "جو من الحرية أفسح"، قدمت إلى الدول الأعضاء رؤية عن نظام متجدد للأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين. وعندما يجتمع زعماء العالم هنا في أيلول/سبتمبر، يجب أن يتخذوا قرارات جريئة ويقرّبوا تلك الرؤية من الحقيقة.

أصحاب السعادة،

إن هذا جدول أعمال طموح. إلا أننا لا نقوى على أن نصبو لأقل من هـذا، لأن عواقب الفشل وخيمة. وفي الوقت نفسه، فإن الوعد بالنجاح جلي ويمكن للجميع أن يروه: عالم يقل فيه التهديد النووي، وفي النهاية، عالم خال من الأسلحة النووية.

ولن يقترب عالمنا من هذه الرؤية إلا إذا قبلتم بعض الحقائق التي ستتردد أثناء هـذا المؤتمر. وبصفتكم أمناء على معاهدة عدم الانتشار، يجب أن تعترفوا جميع الأخطار النوويـة التي تتّدد الإنسانية.

وبالفعل، فإن الإنفجارين اللذين وقعا في هيروشيما وناغازاكي منذ فترة طويلة جعلا أعباءكم جلية على نحو كبير. وكما قال ج. روبرت أوبنهايمر، أحد آبـاء القنبلـة الأولى، محذّرا: " يجب على شعوب هذا العالم أن تتحد، وإلا ستهلك .... فقـد أعربـت القنبلـة الذرية عن ذلك بوضوح لكي يفهم جميع البشر".

شكرا جزيلا لكم.